

## اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق

### *The effect of fluctuations oil prices on monetary policy in Iraq*

م.م علي إسماعيل عبد المجيد<sup>(١)</sup>

Assist. Lect. Ali Ismael Abd Al-Majeed

#### المستخلص

يهدف البحث التعرف على الدور الذي لعبته السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) في ظل تقلبات المستمرة لأسعار النفط، إذ شهدت السياسة النقدية تحولاً كبيراً تمثل بصدور قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في رسم سياسته النقدية لكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور، وبالتالي صعوبة انتقال اثار هذه السياسة الى القطاع الحقيقي، لذا كانت الاداة الرئيسة للسلطة النقدية هي اداة سعر الصرف.

ايضاً تناول البحث السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والدور الذي لعبه القطاع النفطي بعده القطاع القائد والمسؤول عن تمويل الموازنة العامة للبلد وتكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية وما هي المعوقات التي تواجه هذا القطاع في جانبي الانتاج والتصدير. كذلك تم تناول اثر تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها عرض النقد الذي يرتبط بعلاقة دالية مع اسعار النفط وسعر الصرف وكيف اصبح رهينة الايرادات النفطية والاحتياطيات الاجنبية من العملة والتي ترتبط بعلاقة طردية مع اسعار النفط.

#### Abstract

The research aims to determine the role played by the monetary policy in Iraq to the period (2004- 2015) in the light of the continuous fluctuation of oil

١ - جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

prices. such as monetary policy is a major transformation represented by the issuance of law (56) of the year 2004 at which was grant the central bank of full independence in drawing its monetary policy, but under a financial system of lacks for development, and therefore the difficulty of moving the effects of monetary policy to the real sector, if the main instrument of monetary authority is the exchange rate instrument.

Also dealt with oil policy research in Iraq after 2003 and the role played by the oil sector as the leader sector and responsible for financing the public budget and the composition of gross domestic product and total exports and what are the obstacles facing this sector in both sides of production and export.

Well done address the impact of fluctuations oil prices on some economic variables including the money supply that was linked to the relationship with the prices of oil and the exchange rate and how to become hostage oil revenues and foreign reserves of the currency which is linked directly to the price of oil.

## المقدمة

السياسة النقدية تعد جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ إن الكثير من المشاكل الاقتصادية يتم معالجتها بمعالجات نقدية، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة النقدية يهدف إلى تنظيم عرض النقد والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية ومن ثم السيطرة على المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية وتشجيع الاستثمار وخفض معدلات البطالة.

وفي ظل اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي يهيمن فيه القطاع النفطي على الجزء الأعظم من الصادرات الكلية وكذلك يعتمد تمويل الموازنة العامة فيه على الإيرادات المتأتية من قطاع النفط بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل هذه الاختلالات الهيكلية فإن السياسة النقدية ينبغي أن تظطلع بدور أكثر فعالية من خلال التحكم بعرض النقد والرقابة على الصرف وإيضاً الرقابة على عمليات بيع الدولار عبر النافذة اليومية، وكذلك لا بد من التنسيق مع السياسات الأخرى وخصوصاً السياسة المالية لمواجهة التقلبات التي تحصل في أسعار النفط.

## أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح دور السياسة النقدية في العراق وما هي أهم المشاكل التي تواجهها في ظل تقلبات أسعار النفط؟ أيضاً تناول البحث السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما هي أهم المشاكل التي تعاني منها؟

## مشكلة البحث

كما ان السياسة النقدية تؤثر في النشاط الاقتصادي فهي ايضاً تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والتي تضعف من دورها، اذ لا يمكن لوحدها ان تؤثر في الميدان الاقتصادي من دون معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتفعيل دور السياسات الاخرى لتكون ساندة للسياسة النقدية، الامر الذي يثير تساؤل، الى اي مدى نجحت السلطة النقدية في العراق في السيطرة على بعض المتغيرات الاقتصادية في ظل تقلبات اسعار النفط؟

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنَّ السياسة النقدية في العراق لم تتمكن من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كونها جعلت من استقرار سعر صرف الدينار العراقي الهدف الاول للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية الامر الذي ادى الى استنزاف قدر كبير من الاحتياطيات الاجنبية من العملة الصعبة.

## هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح اهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وحدود ادواتها التقليدية والمستحدثة وهل نجحت السلطة النقدية في استخدام هذه الادوات في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية لاسيما في ظل تقلبات اسعار النفط؟

## منهجية البحث

لقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي للتعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط وتمت الاستعانة في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث بالمنهجية التحليلية والوصفية.

## هيكلية البحث

لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من مدى صحة فرضيته، اشتمل البحث على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية واسعار النفط، في حين تناول المبحث الثاني واقع السياسة النقدية والنفطية في العراق، اما المبحث الثالث فقد تناول دور السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات واستناداً اليها تم تقديم عدد من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها لإعطاء دور اكبر للسياسة النقدية خاصة في ظل تقلب اسعار النفط العالمية.

## المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية واسعار النفط

### اولاً: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي، وتتم من خلال احداث تأثيرات في كمية النقود بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية.

وهناك معنيان، للسياسة النقدية، ضيق، وواسع، فالمعنى الضيق تعني ((الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهدافاً اقتصادية معينة)). اما المعنى الواسع للسياسة النقدية فيشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفة لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وبهذا المعنى تشمل جميع الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بقصد التأثير في حجم وسائل الدفع والتي يهدف من خلالها تحقيق زيادة في النشاط الاقتصادي حتى لو ادت الى ارتفاع معدلات التضخم بمعدل مقبول والذي يؤدي الى زيادة الاسعار الا انه سيؤدي في الوقت نفسه الى زيادة في القوة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى اعلى للتشغيل. وهذا لا يتحقق الا اذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان<sup>(٢)</sup>.

ولهذا فقد عدت السياسة النقدية جزءاً مهماً و اساسياً من مكونات السياسة الاقتصادية للبلد وكان لتطور الافكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل المتعاقبة اثرها الواضح في تطور مفهوم السياسة النقدية<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: اهداف السياسة النقدية

١- تحقيق استقرار الأسعار: وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستو لها، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي<sup>(٤)</sup>.

٢- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك في اطار اتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، في ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن ان تساهم السياسة النقدية في اصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر اعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره الى قيام البنوك التجارية برفع اسعر الفائدة على القروض، ويؤدي رفع اسعار الفائدة الى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الاسعار الداخلية (المحلية) الى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الاجنبية، ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة داخلياً الى إقبال الأجانب على

٢- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٠٠

٣- يوسف عبد الوهاب نعمة الله، النقود في النشاط الاقتصادي، شركة مطابع الجزيرة، ١٩٧١، ص ٢١٨.

٤- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٩٧.

إيداع أموالهم بالبنوك والوطنية وبالتالي الى دخول مزيد من رؤوس الاموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع اسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات)<sup>(٥)</sup>.

٣- تحقيق مستوى عال من الاستخدام: تتعدى مهمة السياسة النقدية حدود الرقابة والاشراف على العملة في التداول واستخدام الائتمان المصرفي وتنظيمه، اذ ان هناك اجماعاً بين الاقتصاديين على ان يكون ضمان مستوى مرتفع من التشغيل من بين الاهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية. ويراد بذلك هو ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية ومن هذه الاجراءات رفع الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة<sup>(٦)</sup>.

٤- تشجيع النمو الاقتصادي: تسعى السياسة النقدية سواء كانت لدولة صناعية متقدمة أم دولة نامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار بوصفه واحداً من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة والتي يحددها حجم الاستثمار الخاص<sup>(٧)</sup>. وبما إن النمو الاقتصادي في البلد يتطلب زيادة مستمرة في كمية النقد المتداول مع تزايد الإنتاج والدخل فأن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد تؤدي إلى نتائج سلبية في النمو الاقتصادي ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود بنسب منخفضة وبما يوازي معدلات النمو الاقتصادي.

### ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

تنوع ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقد او للتأثير على اوضاع الائتمان في اطار سياسة نقدية وائتمانية معينة بغرض تحقيق اهداف معينة، وهذه الادوات تكون على نوعين:

١- الأدوات العامة (الادوات الكمية): من خلال هذه الادوات يتمكن البنك المركزي من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه، ومن التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين أو أكثر<sup>(٨)</sup>. وتمثل الادوات المباشرة بتغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ويؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي، إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية أما التغير في

٥- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٧٥.

٦- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ١٩٩٠، ص ٥٨٦.

٧- المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

٨- زينب حسين عوض الله، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

الاحتياطي القانوني فيؤثر على هيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية<sup>(٩)</sup>، وتظل الاحتياطات كما هي\*.

٢- (الادوات النوعية): تستخدم البنوك المركزية في الدول كافة، الى جوار ادوات الرقابة العامة(الكمية) اساليب نوعية او كيفية في مراقبة وتنظيم الائتمان المصرفي وتستهدف الاساليب النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل اهمية استراتيجية والتأثير على حجم القروض الممنوحة الى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها وامتد استحقاقها، وبهذا المعنى تتضمن الادوات النوعية للسياسة النقدية مجموع الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بقصد تشجيع انواع معينة من الانفاق او الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان اليها واحداث التوسع المرغوب فيها<sup>(١٠)</sup>.

ومن اهم الادوات النوعية هي<sup>(١١)</sup>:

أ- سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.

ب- تحديد اسعار فائدة حسب نوع القرض

ج- تحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض، مثل زيادة القروض الموجه للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط مثلاً.

د- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء.

هـ- التأثير او الاقناع الادبي والذي بموجبه يستخدم البنك المركزي نفوذه في اقناع البنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية الوسيطة بضرورة التعاون لتنفيذ سياسة ائتمانية انكماشية او توسعية حسب الظروف الاقتصادية.

#### رابعاً: مفهوم سعر النفط

يعدّ النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح «الذهب الأسود»، والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشلّ اقتصاديات قائمة ولتحدث حوكمة فاعلة فيها<sup>(١٢)</sup>.

٩- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبدالله، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص٢٤٩.

\* للمزيد حول ادوات السياسة النقدية الكمية انظر: عوض فاضل اسماعيل، مصدر سابق، ص ٥٨٩ - ٥٩٧.

١٠- عوض فاضل اسماعيل، مصدر سابق، ص ٦١٢.

١١- عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

١٢- علّة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ٢٠١٧، ص ٩٢.

ويعرف سعر النفط ((على انه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكى المكون من (١٥٩) لتر معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية)). و ان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن الماضي و استمرارها حتى الان، و السبب في ذلك الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، و التي ركزت اثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع مستوى اسعار النفط تراجعا دراماتيكيًا<sup>(١٣)</sup>.

من هذا المنطلق فإن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سنة ١٩٧٣ حتى سنة ٢٠١٥ نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتصاد العربي وعلى التنمية بكل أبعادها وأصبحت الدول البترولية العربية تتقرب يوميا أسواق الطاقة العالمية فهي حساسة لكل تغيير يطرأ على الأسعار واقتصادها رهين لسعة البترول كما أنه بواسطة عنصر السعر "البترولي" يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع الطاقة في هيكل اقتصادها خاصة إذا علمنا أن الدول العربية ككل لا تستهلك أكثر من ربع إنتاجها من البترول الموجه معظمه للتصدير وترتع السعودية لوحدها على ربع الاحتياطي العالمي يليها العراق كثاني أكبر احتياطي.

### خامساً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

هناك العديد من الاسباب والمتغيرات التي تؤثر في اسعار النفط وتجعلها عرض للتقلبات، هذه المتغيرات بعضها اقتصادية وبعضها سياسية واخرى مناخية ويمكن ايجاز اهم العوامل التي تؤثر في اسعار النفط بالآتي:

#### ١- حجم الاحتياطي النفطي

يعد حجم الاحتياطي النفطي احد العوامل الرئيسة المؤثرة على اسعار النفط، حيث ان اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة ومؤكدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى اسعار النفط الخام السائدة في اسواق النفط تؤثر في مستوى الاسعار<sup>(١٤)</sup>.

١٣- سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦)، السنة ٢٠١٣، ص ٣  
١٤- محمد بو زيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢ السنة ٢٠١٢ ص ١٨٧.

## ٢- التغيرات المناخية:

تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلاً أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء<sup>(١٥)</sup>.

## ٣- عامل التكنولوجيا:

التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة النفط الاستخراجية و التحويلية و تقدمها المستمر يؤدي الى تحسين نمط و أساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة و تخفيض الكلف و زيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول و المكامن النفطية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار أيضاً<sup>(١٦)</sup>.

## ٤- سعر صرف الدولار الأمريكي:

يتم تسعير النفط الخام في الاسواق العالمية بالدولار الأمريكي نظراً لقوة الدولار واستقراره، و نظراً لهذا الارتباط الوثيق بين سعر الدولار و سعر النفط، لذا فان جميع التبادلات النفطية تجري بعملة الدولار. لذي فان انخفاض او ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلباً أو ايجاباً على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع اسعار النفط بالدولار<sup>(١٧)</sup>، وعليه فأن ارتفاع او انخفاض سعر الصرف يؤثر على سعر النفط الخام.

## ٥- معدل النمو الاقتصادي:

إنَّ زيادة النمو الاقتصادي تطلبت زيادة استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط<sup>(١٨)</sup>.

## ٦- العوامل الجيوسياسية:

كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الامدادات النفطية التي تعد العامل التقليدي الرئيس وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار<sup>(١٩)</sup>.

١٥- علة مراد، مصدر سابق، ص ١٠٣.

١٦- عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في اسعار النفط، متاح على الربط: [www.pdfactory.com](http://www.pdfactory.com)

١٧- سكتة جبهة فرج، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٦) السنة (٢٠١٥) ص ٤٦.

١٨- علة مراد، مصدر سابق، ص ١٠٢.

١٩- راهم فريد، بوركاب نبيل، اختيار اسعار النفط: الاسباب والنتائج، المؤتمر الاول (السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية) جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ٢٠١٥، ص ٥٥.



## ٧- المضاربات والتوقعات:

تلعب المضاربات احياناً في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد أسعار النفط، لاسيما وان تلك المضاربات قد تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة او المستهلكة للنفط والعديد من العوامل الاخرى (٢٠).

## سادساً: أثار انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

يعدّ النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادي، وتتضح أهميته بصفة جلية في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسة على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتعتمد بعض الدول بشكل كبير على إيرادات النفط، وهذا ما يجعلها عرضة لصدمات حادة نتيجة لتقلبات اسعار النفط.

إنّ انخفاض أسعار النفط قد يؤدي الى اضطرابات في البلدان المصدرة ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الموازنات العامة لهذه الدول، بوجه عامّ ستخفف مداخيل الدول المصدرة وستكون موازنتها وحساباتها الجارية تحت الضغوط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي ولكنها محدودة بسبب الانكشاف والتداخل المالي والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال (٢١).

في حين ان البلدان المستوردة للنفط ستشهد تحسّناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، وفي موازين مآليتها العامة بفضل انخفاض تكاليف دعم الوقود التي يصل بعضها إلى ١٠ % من إجمالي الناتج المحلي. لكن هناك جانباً إيجابياً لانخفاض اسعار النفط يتمثل بتراجع التضخم المستورد في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء، وقد يعود بالنفع على الفقراء وذلك بحسب حجم الآثار غير المباشرة على معدلات التضخم المحلية. وستسهم الزيادة الطفيفة في الاستهلاك الناجمة عن انخفاض الأسعار في انتعاش النمو. وهنا سيتم استعراض أثر تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط:

## ١- أثر انخفاض أسعار النفط على الدين الخارجي

من الصعب تبين طبيعة تأثير إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط لا سيما في الفترات القصيرة الأمد، إذ إنّ قرارات الاستدانة الخارجية تتحدد بعدة اعتبارات اقتصادية و سياسية، وعادة ما تكون هذه الاعتبارات استراتيجية طويلة المدى ومن ثمّ من الصعب ربط التغيرات القصيرة الأمد في سعر النفط بتغيرات قيم الدين الخارجي في الأمد القصير. ولكن أنّ تغيرات سعر النفط تؤثر في قدرة الدول المستدينة على سداد التزاماتها المتمثلة في أعباء فوائد الدين لا سيما عندما يكون قسم كبير من الديون مستخدمة لتمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، ومن ثمّ يؤثر انخفاض عوائد بيع النفط سلباً في

٢٠- احسان خضر، اسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد (٥٧)، تشرين الثاني، السنة الخامسة، ص ١٤ .  
٢١- خالد بن راشد الخاطر، تحديات اختيار اسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٥، ص ٩.

قدرة الدول على الإيفاء بأعباء الديون وقد يؤثر في مرحلة ما إن استمر الانخفاض لفترات طويلة على مستوى الاستثمار في قطاع النفط<sup>(٢٢)</sup>.

## ٢- أثر انخفاض أسعار النفط على الحساب الجاري

تعتمد الدول المصدرة للنفط، بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي؛ فأبي تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري. ولا شك أنّ عوائد تصدير النفط تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى لو زادت بنسب معينة أدنى من نسب انخفاض السعر، وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام ٢٠١٢. ويمكن تلمس الأثر المباشر لتغيرات سعر النفط في الدول المصدرة له، وبما أنّ الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط، فإنّ انخفاضها سينعكس سلباً على أرصدته. وهذا بالفعل ما حصل لمعظم الدول النفطية التي تراجعت نسب فوائض حسابها الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢ بشكل ملحوظ. ومن المتوقع أن يتعمق التراجع إلى عجز<sup>(٢٣)</sup>.

## ٣- أثر انخفاض أسعار النفط على الدخل والإنفاق

إنّ استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحدياً لاستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطاً كبيرة تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برامج الإنفاق الاجتماعي. ولكن من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد<sup>(٢٤)</sup>.

## ٤- أثر انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف

عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإنّ تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناجمة من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرّ على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلية؛ إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة تصحيح اقتصادي لامتناس الصدمات أو لتخفيف حدتها. ففي هذه الحالة إن انخفضت مداخيل النفط من الدولار الأميركي، فهذا يعني انخفاضاً موازياً في مداخيل النفط بالعملة المحلية. ولكن في حالة مرونة سعر الصرف، فإنّ انخفاض قيمة العملة المحلية، أو خفضها، أمام الدولار الأميركي يعني ارتفاعاً نسبياً في مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، وهذا يخفّف حدّة انخفاض مداخيل النفط بالنسبة إلى الموازنات العامة الحكومية، ويبيح سقفاً أكبر للإنفاق الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي، ولكن ينبغي الإشارة أيضاً إلى أنّ هذا الاحتمال يمكن أن تكون له تكلفة متمثلة بارتفاع التضخم المستورد في الحالات العادية؛

٢٢- أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، لؤكر العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار ٢٠١٥،

ص ١٥.

٢٣- المصدر نفسه، ص ١٧.

٢٤- خالد بن راشد الخاطر، مصدر سابق، ص ١٣.

ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقعة مقابل التكلفة، وترجيح كفة من إحدى الكفتين. وتجدر الإشارة إلى أنّ خفض المتحكم فيه من جهتي الدرجة او لتوقيت قد يأتي بنتائج إيجابية (٢٥).

## المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية والنفطية في العراق بعد عام

٢٠٠٣

### أولاً: السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعد المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ كمرحلة تحول جذري في قانون وأدوات واليات عمل السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي اعطى للبنك المركزي استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، ونصت الفقرة (٢) من المادة (٢) من القانون اعلاه على تمتع البنك المركزي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه ولا يتلقى البنك المركزي اي تعليمات من اي جهة بما في ذلك الجهات الحكومية، وانسجاماً مع المادة (٢٦) من القانون في اعلاه فقد حظرت على البنك المركزي إقراض الحكومة أو اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في أطار عمليات السوق، وبموجب هذا القانون بات البنك المركزي مستقلاً بأدواته ايضاً ولم يعد الرفاعة المالية لتمويل العجز في الموازنة العامة (٢٦).

شهدت السياسة النقدية في العراق بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية عام ٢٠٠٤ تحولاً كبيراً، لكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي غير فاعلة، وبالتالي فإن الاداة الرئيسة المتاحة للبنك المركزي هي سعر الصرف، حيث قامت السياسة النقدية في العراق بتبني سعر صرف مثنياً اسماً وايضاً اعتمدت على سعر الصرف الموعوم (المدار) ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام اتبع البنك المركزي العراقي اسلوب مزاد بيع العملة (الدولار) وتمكن المزاد من اشباع الطلب على الدولار منذ سنة ٢٠٠٤ ولغاية الان، واصبح سعر صرف الدينار العراقي يتحدد وفق هذا المزاد والذي اعطى (مزاد العملة) السياسة النقدية للبنك المركزي القدرة في المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي والحد من التضخم لكن هذا الاستقرار كان على حساب استنزاف قدر مهم من الاحتياطيات الاجنبية من العملة الصعبة (٢٧).

لذى كان لا بد للبنك المركزي العراقي ان يتخذ مجموعة من الاجراءات والخطوات لتتلاءم مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطويره فضلاً عن المحافظة على استقرار مستوى الاسعار المحلية لخلق بيئة اقتصادية تستند الى اليه السوق ويمكن ان نحدد تلك الاجراءات بما يأتي (٢٨):

٢٥- المصدر نفسه، ص ١٣.

٢٦- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، امانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ١٧.

٢٧- حسين عطوان مهوس، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العدد الاول، تشرين الثاني، ٢٠١٦، ص،

٦٦.

٢٨- سلطة الائتلاف المؤقت / الامر رقم ٥٦ / ١ اذار ٢٠٠٤ (قانون البنك المركزي العراقي)

## ١. الاجراءات التشريعية والقانونية

أ- تشريع قانون جديد للبنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي منحه استقلالاً قانونياً وتفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الاسعار والذي يعد خطوة رئيسة نحو ارساء نظام يعمل وفقاً للمعايير الدولية.

ب- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار.

ج- تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهدافه في رسم السياسة النقدية، حيث تم بموجبه الغاء المديرية العامة للا اعتمادات والتأديت الخارجية وكذلك الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والذي جاء منسجماً مع سياسة البنك في اطلاق حرية التحويل الخارجي دون اي قيود والتي جاءت لتنسجم مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

## ٢. الاجراءات الفنية والتنظيمية

أ- استبدال العملة في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤، حيث تم استبدال ٤ ترليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا الهامة.

ب- تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة، ففي ١/٣/٢٠٠٤ اعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المؤسسات المالية الوسيطة لربائتها.

ج- منح تراخيص للمصارف الاجنبية، وتعد هذه الخطوة احد الخطوات الهامة لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي كون تلك المصارف ستساعد على تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي اضافة الى ان تلك المصارف من المتوقع ان تجلب راس مال جديد وتكنولوجيا حديثة وتقدم خدمات مصرفية متطورة وتنفذ برامج اقراض جديدة.

د- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي والبالغة في ٣١ / كانون الاول ٢٠٠٥ وهو موعد جدولتها (٤،٥) ترليون دينار عراقي.

هـ- إدارة مزاد يومي للنقد الاجنبي وهو الامر الذي باشر به البنك المركزي منذ ٤/١٠/٢٠٠٤ بهدف تقليل تقلبات سعر الصرف والسيطرة على السيولة.

و- قيام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية على اعادة هيكله مصرف الرافدين والرشييد اللذين يهيمنان على حوالي ٩٠ % من النشاط المصرفي التجاري العراقي عن طريق الهيكله التشغيلية والهيكله المالية.

### ٣. الأدوات النقدية المستحدثة

#### أ- أدوات السيطرة على القاعدة النقدية

١- مزادات العملة الأجنبية: اتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية في ٤/١٠/٢٠٠٤، وعد ذلك واحداً من الأساليب النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم وضبط مناسيب السيولة وتلبية طلب المصارف والمواطنين. وهذه الأداة هي اول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية ولازال العمل بها مستمر.

٢- التسهيلات القائمة: استخدم البنك المركزي هذه الاداة بهدف منح الامان للمصارف لا دارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، والتي توسع من اهداف السياسة النقدية ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الاجل وذلك باعتماد سعر بنك (سعر السياسة النقدية) بوصفه سعراً تأشيرياً وكذلك هذه الاداة تشجع المصارف على التعامل فيما بينها بصورة اوسع من الاقتصار بالتعامل مع البنك المركزي.

٣- تسهيلات الاقراض القائمة: بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب (٢٠٠٤)، اذ يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان الى المصارف استناداً للأهداف الاساسية للسياسة النقدية للمحافظة على نظام مالي منتظم وسليم يضمن السيطرة على مناسيب السيولة ويكون هذا التسهيل على أنواع هي:

- الائتمان الأولي: يمنح البنك المركزي ائتماناً أولياً كمصدر دعم لتمويل المصرف الذي يكون في وضع سليم من وجهة نظر البنك المركزي على اساس الاستثمار الليلي ويستخدم المصرف هذا الائتمان لغاية ٢٠ % من رأسمالها وقد يزيد هذا المبلغ عند الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي ولمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من الشهر او لمدة اضافية بعد الحصول على موافقة البنك ايضاً.
- الائتمان الثانوي: يمنح البنك هذا النوع من الائتمان على اساس ائتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه لغاية شهر واحد، ويعد مصدر دعم لتمويل المصرف الذي يكون غير قادر على تدبير التمويل من السوق.

- تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض: يقوم البنك في الظروف الاستثنائية بمنح الائتمان الى المصرف، في حالة اذا كان المصرف قادراً على اداء التزاماته، من وجهة نظر البنك المركزي، ويوفر ضماناً ملائماً بهدف تحسين السيولة لديه. وان سعر الفائدة المفروض على هذه التسهيلات هو سعر البنك مضافاً اليه نسبة (٣,٥ %).

- تسهيلات الايداع القائمة: بدأ العمل بها في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٥ وهي قبول ودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي حصراً بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة واستثماره لديه في حالة رغبة المصارف بالاستثمار.

#### ب- ادوات التأثير في مضاعف الائتمان

١- متطلبات الاحتياطي القانوني: تبنى البنك المركزي توجهات جديدة تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان، وعليه تم التأكيد على

التزام المصارف بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والذي أكد على ايداع ما نسبته ١٠ ٪ من اجمالي الودائع لدى البنك المركزي، اضافة الى ٥ ٪ من مجموع الودائع تبقى كنفود سائلة في خزائن المصرف ذاته.

٢- مزاد حوالات الخزينة: تعد حوالات الخزينة من الدين العام المحلي القصير الاجل، ويتم في العادة اصدارها من وزارة المالية لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة وهي لمدد مختلفة.

## ثانياً: انعكاسات تقلب اسعار النفط على الاقتصاد العراقي

### ١- ملامح القطاع النفطي

يعد القطاع النفطي القطاع القائد في الاقتصاد العراقي، إذ انه يشكل المورد الرئيس للموازنة العامة والمساهم الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبالرغم من قدم الصناعة النفطية في العراق الا ان هذا القطاع عانى من الاهمال والتخلف شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الاخرى بسبب التخبط والارتجال في إدارة هذا القطاع وما لحق به من تدمير جراء الحروب.

يملك العراق احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ ١١٥ مليار برميل، ويكمن المقدار الأعظم من هذا النفط في جنوب البلاد لكن تقديرات الخبراء تتفاوت بدرجة كبيرة دون الاستكشافات النفطية التي لم تصل الا إلى ١٠ ٪ من الأراضي العراقية، لكن بعض الخبراء يرى إن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصدراً نفطياً إضافياً قد تصل إلى ١٠٠ مليار برميل أخرى أو أكثر، كما يقدر احتياطي العراق من الغاز الطبيعي ب ١١٠ ترليون قدم مكعب، ويصنف الاقتصاديون حقول النفط العراقية في المرتبة الأولى في العالم من حيث انخفاض تكلفة الإنتاج والتي لا تتعدى دولارين للبرميل الواحد لوجود الخام على مقربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية<sup>(٢٩)</sup>.

### ٢- أهمية قطاع النفط العراقي

لقد كان للطلب الخارجي على النفط العراقي دوراً بارزاً في تحديد حجم الموارد المالية للقطر، ويعد أحداث عام ٢٠٠٣ وبالتحديد في النصف الثاني من هذا العام تم استئناف تصدير النفط الخام واخذت الإيرادات النفطية منحناً تصاعدياً مع نهاية عام ٢٠٠٣، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم (١٤٨٣) في مايو ٢٠٠٣ الذي تأسس بموجبه ما عرف بصندوق تنمية العراق لغرض ايداع عائدات مبيعات النفط الخام العراقي والغاز الطبيعي، بالإضافة الى الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء، وكذلك جميع الأموال والأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة العراقية<sup>(٣٠)</sup>.

اخذ الطلب العالمي على النفط العراقي يتزايد بوتيرة عالية خصوصاً من الدول الأوروبية ودول الشرق الأقصى وبعض الدول الاسيوية، إذ حققت مستويات الطلب على النفط أعلى مستوى لها، ولقد كانت الزيادات غير المتوقعة في حجم النفط من الدول سريعة النمو خصوصاً الصين، من العوامل الرئيسة وراء

29- OAPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin,(2008),P 8

٣٠- نغم حسين نعمة، إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والاداري، المجلد (١٢)، العدد (٣٥)، ٢٠١٥، ص ٢٥

تلك الزيادات، وهذا راجع الى الحاجة الفعلية للنفط واستخداماته المتنوعة في هذه الدول وايضاً لما يتمتع به النفط العراقي من مزايا تفوق غيره من نفط العالم بناءً على كون أسعاره في الأسواق العالمية أسعاراً تنافسية، وكذلك يعد من اجود انواع النفط في العالم لانخفاض نسبة الكبريت المتواجدة فيه. والجدول (١) يوضح معدلات الانتاج والصادرات النفطية العراقية.

جدول (١) معدل الانتاج وصادرات النفط الخام السنوية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥)

السنة	المعدل اليومي للإنتاج (مليون برميل / يوم)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل / يوم)
٢٠٠٤	٢,١٠٧	١,٢٢٥
٢٠٠٥	١,٨٥٣	١,٤٠٠
٢٠٠٦	١,٩٥٣	١,٥٠٠
٢٠٠٧	٢,٠٣٥	١,٦٠٠
٢٠٠٨	٢,٢٨١	١,٨٥٠
٢٠٠٩	٢,٣٤٦	١,٥٩٠
٢٠١٠	٢,٣٥٩	١,٩٠٠
٢٠١١	٢,٦٥٣	١,٩٠٠
٢٠١٢	٢,٩٤٢	٢,١٠٩
٢٠١٣	٢,٩٨٠	٢,١٥٠
٢٠١٤	٣,١١٠	٢,٥٠٠
٢٠١٥	٣,٦٠٠	٣,١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: منظمة الاقطار المصدرة للنفط ((اوبك))  
نلاحظ من خلال الجدول (١) تزايد كمية الانتاج خلال مدة البحث باستثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بسبب ما شهدته البلاد من اعمال عنف، حيث ارتفع المعدل اليومي للإنتاج من (٢,١ مليون برميل / يوم) عام ٢٠٠٤ الى (٣,٦٠٠ مليون برميل / يوم) عام ٢٠١٥، وكذلك معدل التصدير للنفط الخام هو الاخر كان في تزايد حيث ارتفع من (١,٢ مليون برميل / يوم) عام ٢٠٠٤ حتى وصل الى (٣,١٠٠ مليون برميل / يوم) عام ٢٠١٥، لكن على الرغم من كل ذلك لم تصل كمية الانتاج ومعدلات التصدير لما كانت عليه قبل احتلال العراق.

وتتسم الطاقة التصديرية للنفط الخام العراقي بتدني مستوياتها وعدم انسجامها مع ما يمتلكه العراق من احتياطات هائلة وهذا راجع الى عدة عوامل من اهمها (٣١):  
أ- تذبذب حجم الإنتاج النفطي وعدم مطابقته للخطة الموضوعية.

٣١- علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، وكر الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص ١١٤

ب- انعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية وتضرر محطات الضخ الرئيسية والبينية للخط الاستراتيجي بالإضافة الى مشكلات منظومات التصدير (الشمالية، الغربية، الجنوبية) بسبب تآكل أجزاء من مكونات هذه المنظومات واندثارها الى جانب ضعف مولدات القدرة الكهربائية والاعتماد على الشبكة الوطنية المتقطعة وفقدان منظومات التصريف للمرونة في تصدير النفط الخام من المنفذ الجنوبي الى المنفذ الشمالي او بالعكس نتيجة الاضرار التي لحقت بمحطات الضخ.

ج- تعرض الأنابيب الناقلة للنفط الخام للتخريب الذي أدى الى احداث شلل كبير في التصدير عبر المنفذ الشمالي.

د- تعرض الآبار النفطية للتخريب عن طريق الاعتداء المباشر على منظومة رأس البئر مما يعيق عمليات الحفر والاستصلاح أو إكمال هذه الآبار وتخريب الأنابيب الناقلة للنفط الخام من رأس البئر الى محطات عزل الغاز.

هـ- عدم استفادة العراق من الحقول الحدودية واستغلالها من قبل دول الجوار، وذلك نتيجة عدم التنسيق مع الدول المجاورة.

### ٣- برنامج الاستثمار النفطي في العراق وجولات التراخيص:

اتجهت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الى انتهاج سياسة نفطية أملتها عليه ظروف المراحل السابقة وما عاناه القطاع النفطي من اهمال وسوء ادارة من خلال حصر عدد من الحقول العملاقة المنتجة والحقول المكتشفة وغير المطورة و الاعلان عن جولات التراخيص مع الشركات الاجنبية التي سارعت بتقديم عروضها من خلال اربعة جولات، عقدت الجولة الأولى للتراخيص في حزيران عام ٢٠٠٩ واستلمت وزارة النفط عروض للاستثمار في ثمانية حقول للنفط والغاز أما جولة التراخيص الثانية فقد عقدت في أواخر عام ٢٠٠٩ في حين كانت الجولة الثالثة في ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٠ لتطوير ثلاثة حقول غازية، واخيراً تم توقيع الجولة الرابعة في بداية عام ٢٠١٣ وكانت تختلف عن الجولات السابقة لأنها تضمنت للمرة الاولى استكشاف حقول نفطية جديدة على عكس الجولات السابقة التي اقتصر على تطوير حقول مكتشفة، وعقود جولات التراخيص البترولية هي عقود خدمة تعمل فيها الشركة المتعاقدة كمقاول تحت إشراف وسيطرة الجهات المالكة (الحكومة)، وتأخذ ما تصرفه من كلف استثمارية أو مكافآت (اجور خدمة) حسب ما تقوم بإنتاجه من كميات إضافية من النفط المستخرج، ولا علاقة لها بملكية الاحتياطي أو البترول المنتج. أن صيغة عقود الخدمة صيغة شائعة في العالم، وتكون الشركات المتعاقدة عادة شركات متوسطة الحجم اذ ان الشركات البترولية الكبيرة لا تقدم على هذه العقود لأنها لا تسمح لها بإضافة الاحتياطي الى موجوداتها المعلنة لتحسين قيمة اسهمها في الاسواق<sup>(٣٢)</sup>، وهناك جدل كبير حول جولات التراخيص فالبعض عددها ضرورية لتطوير الصناعة النفطية في العراق، في حين يرى البعض ان الثروة النفطية ستبقى تحت سيطرة الشركات الاجنبية، وعليه لابد من التطرق لإيجابيات هذه الجولات وسلبياتها على الاقطاع النفطي.



أ- الاثار الايجابية لجولات التراخيص (٣٣):

١- قطاع النفط في العراق شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الاخرى في البلاد عانى الازمة والدمار بسبب السياسات السابقة تجعل من إمكانية مساهمته في عملية إعادة الأعمار محدودة بسبب ضعف مقدراته على زيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي ضعف الإيرادات المتوقعة وعلى هذا الأساس يحتاج القطاع النفطي إلى مساعدات مالية وفنية وتكنولوجية كبيرة من الخارج.

٢- إن الطاقة الإنتاجية والتصديرية لنفط العراق المستقبلية سوف تصبح بحالة مذهلة وكبيرة تصل إلى ٢٠ مليون برميل يوميا.

٣- يوجد في العراق أكثر من ٨٠ حقلاً مكتشفاً وإن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلاً وهذا يعني إن تطبيق قانون النفط والغاز مع غياب المخاطرة في مرحلة الاكتشاف وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي سيحقق للعراق عوائد نفطية من خلال طرح إنتاج جديد من ١٥ حقلاً جديداً.

٤- لا شك إن العراق بحاجة إلى مساهمة الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية لإعادة أعمار البنية التحتية للقطاع النفطي وتطوير الحقول مما يحتم إتاحة مناخ اقتصادي مواتم للاستثمار الأجنبي بهدف استغلال اقل لموارد النفط والغاز.

٥- ان تنافس الشركات الاجنبية للحصول على عقود نفطية و غازية في العراق يعود الى عوامل عديدة من اهمها امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية ضخمة و حقول عملاقة لا يوجد مثلها في الدول المنتجة بالإضافة الى انخفاض كلف انتاج البرميل الواحد التي لا تتجاوز عن (٢) دولار في حين تصل هذه التكلفة الى (٢٠) دولار في بلدان كثيرة من العالم.

ب- الاثار السلبية لجولات التراخيص (٣٤):

١- لقد خالفت جولتي التراخيص الأولى والثانية نص المادة / ١٩ /أولاً: من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الذي حدد استثمار وتطوير تلك الحقول بالشركة الوطنية العراقية الخاصة وليس استثمارها من قبل شركات أجنبية وكذلك قانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧. الساري المفعول الى الآن.

٢- تكون الرواتب والأجور المدفوعة للعراقيين المستخدمين لدى هيئة التشغيل أعلى بكثير من الأجور التي تدفع لإقراهم في الشركات الحكومية وهذا قد يفتح باب للمحاباة والوساطة والرشوة لتعين الموظفين في تلك الوظائف وقد يكون ذلك مفضي إلى الفساد.

٣- إن إنجاز تلك العقود بأفضل كفاءة يتوقف على مدى مهنية وزارة النفط لمتطلبات وخبرات وأنظمة العمل الإدارية واكمال البنية التحتية لقطاع النفط والأساليب المثلى في المتابعة والتنفيذ.

٤- إن كتابة عقود التراخيص (عقود الخدمة طويلة الأجل) قد تمت بناء على تكليف وزارة النفط لشركات عالمية متخصصة وذات خبرة واسعة بصياغة العقود بينما لم تفعل الشيء نفسه عند التنفيذ.

٣٣- منتظر سعد البطاط، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١٧)، المجلد (٣)، السنة (٢٠١٠)، ص ٨٢.

٣٤- رحيم حسوني زيارة، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة الدنانير، المجلد (١)، العدد (٣) ٢٠١٣، ص ١١٧ - ١١٨

وذلك لخلو الوزارة ومؤسساتها من الكفاءات القيادية ذات الخبرة والحكمة لتأدية كامل الأدوار التي يتحتم القيام بها.

٥- الإضرار الكبير في البيئة العراقية ولاسيما في المناطق القريبة من الحقول ولعدم وجود قانون عراقي يحمي البيئة المحلية.

### ثالثاً - النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، فإيراداته تعد المصدر الاهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ورفد الاقتصاد المحلي بالعملة الاجنبية وكذلك تمويل الموازنة العامة.

#### ١- أهمية النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

يتمثل الاعتماد على مورد النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي تحدياً كبيراً يتضح من خلال ضيق القاعدة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والجدول (٢) يوضح مساهمة الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (٢) دور القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط	حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي %
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٢٢٤٢٦٨١٧,١	٣٠٨٠٨٥٤١,٦	٥٧,٨٧
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣١١٥٣٨١٣,٩	٤٢٣٧٩٧٨٤,٧	٥٧,٦٣
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٤٢٧٣٦١٤٣,٩	٥٢٨٥١٨١٠,٩	٥٥,٢٩
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٥٢٤٣٧٧١٨,٩	٥٩٠١٨٠٩٤,٥	٥٢,٩٥
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٦٩٨٥٩٦٦٠,٤	٨٧١٦٦٤٠١,٢	٥٥,٥١
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	٧٤٦٤٥١٥٢,٣	٥٥٩٩٨٠٤٨,١	٤٢,٨٦
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٤,٥	٨٩١٥٩٥٦٥,٤	٧٢٩٠٥٠٠٠,١	٤٤,٩٩
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	١٠٢٠٧٠٦٨٣,٧	١١٥٢٥٦٤٢٣,٧	٥٣,٠٣
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٢٧٧٨٩٩٣٣,٢	١٢٦٤٣٥٥٥٧,٥	٤٩,٧٣
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	١٤٧٩١٣٦٣٩,٧	١٢٥٦٧٣٨٨٩,٥	٤٥,٩٤
٢٠١٤	٢٥٨٩٠٠٦٣٣,١	١٤١٩٦٠٥٦٧,٨	١١٦٩٤٠٠٦٥,٣	٤٥,١٧
٢٠١٥	١٩١٧١٥٧٩١,٨	١٣٠٠٨٨٨٩١,٢	٦١٦٢٦٩٠٠,٦	٣٢,١٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٥)-  
النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

من خلال الجدول (٢)، نلاحظ التأثير الذي تلعبه أسعار النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين، والواضح هو أن أصل عدم استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً متواصلاً، حيث ارتفعت من (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، من ٣٦ دولار للبرميل إلى ٨٨,٨ دولار للبرميل. لكن انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ مع انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ومن ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بانتعاش الأسعار ابتداءً من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣، ومن ثم عاد إلى التراجع في العام التالي بسبب تراجع الأسعار.

## ٢- أثر تقلبات اسعار النفط على ميزان المدفوعات

لعبت أسعار النفط دوراً كبيراً في توفير العملات الأجنبية للعراق، فسمحت لها بتمويل احتياجاتها من الاستيرادات، كما أنها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات، ولذلك سيتم في هذا الموضوع استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط في حصيللة الصادرات والاستيرادات، من خلال الاقتصار على تحليل رصيد الميزان التجاري.

جدول (٣) أثر تقلبات اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية	الاستيرادات	رصيد الميزان التجاري	متوسط اسعار النفط (دولار/ برميل)
٢٠٠٤	١٧٨١٠,٠	١٧٧٠٠,٠	٩٩,٣	٢١٣٠٢,٣	(٣٤٩٢,٣)	٣٦
٢٠٠٥	٢٣٦٩٧,٤	٢٣٥٧٨,٩	٩٩,٤	٢٠٠٠٢,٢	٣٦٩٥,٢	٥٣,٥
٢٠٠٦	٣٠٥٢٩,٤	٣٠٢٩٨,٧	٩٩,٢	١٨٧٠٧,٥	١١٨٢١,٩	٥٥,٥٦
٢٠٠٧	٣٩٥٩٠,٠	٣٩٣٣٦,٢	٩٩,٥	١٨٢٨٨,٧	٢١٣٠١,٣	٦٢,٦٧
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦,١	٦٣٤١٧,٩	٩٩,٥	٣٠٢٠٠,٠	٣٣٦٠٠,٠	٨٨,٨
٢٠٠٩	٣٩٤٢٦,٤	٣٩٣١١,٤	٩٩,٧	٣٥٣٠٠,٠	٤١٠٠٠,١	٥٨,٩٦
٢٠١٠	٥١٧٦٣,٦	٥١٥٨٩,١	٩٩,٦	٩٥٥٥٥,٣	١٤٤٣٥,٦	٧٥,٦١
٢٠١١	٧٩٦٨٠,٥	٧٩٤٥٩,٥	٩٩,٧	٤٠٦٣٢,٥	٣٩٠٤٨,٨	١٠٣,٣

١٠٦,٣	٤٦٣٧٣,٠	٤٧٧٩٨,٦	٩٩,٧	٩٣٨٩٨,٤	٩٤١٧١,٦	٢٠١٢
١٠٣	٣٩٧٩٢,٢	٤٩٩٧٦,٥	٩٩,٥	٨٩٣٤٩,٨	٨٩٧٦٩,٤	٢٠١٣
٩٦,٨	٣٨٧٨,٠,٨	٤٥٢٠,٠,١	٩٩,٢	٨٣٥٣٨,٨	٨٣٩٨٠,٩	٢٠١٤
٤٠	٣٨٢,٩	٣٣١٨٨,٢	٩٩,١	٤٣٠٥٨,٦	٤٣٤٤١,٥	٢٠١٥

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد للبنك المركزي لسنوات

مختلفة

- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

- الصادرات والاستيرادات تم احتسابها على اساس فوب

- الارقام بين الاقواس تمثل قيم سالبة

من خلال الجدول (٣) وفي جانب الصادرات النفطية نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، اذ ارتفعت الصادرات العراقية من النفط الخام من (١٧٧٠٠,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤، الى (٦٣٤١٧,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٨ مشكلة ما نسبته اكثر من (٩٩%) من قيمة الصادرات الكلية للبلد (وهذا ما يجعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز)، نتيجة للارتفاع والتطور المستمر في أسعار النفط، حيث انتقل السعر من (٣٦) دولار للبرميل الى اكثر من (٨٨) دولار للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات العراقية بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليه، لكن الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط، أدت إلى انخفاض متوسط أسعار النفط من (٨٨,٨) دولار للبرميل عام ٢٠٠٨ إلى (٥٨,٩٦) دولار للبرميل عام ٢٠٠٩، وهو ما أثر في صادرات العراق من النفط، والتي تراجعت من (٦٣٤١٧,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى (٣٩٣١١,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٩، وانخفضت تبعاً لها قيمة الصادرات الكلية من (٦٣٧٢٦,١) مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى (٣٩٤٢٦,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٩، لتعود أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد بعد الأزمة لتصل قيمة الصادرات النفطية إلى (٩٣٨٩٨,٤) مليون دولار عام ٢٠١٢.

وخلال عام ٢٠١٥ انخفضت قيمة الصادرات العراقية من النفط حيث قدرت ب (٤٣٠٥٨,٦) مليون دولار، وانخفضت تبعاً لذلك قيمة الصادرات الكلية، وهذا راجع الى الانخفاض الكبير في متوسط أسعار النفط أذ انخفضت من (١٠٦,٣) دولار للبرميل عام ٢٠١٢ إلى (٤٠) دولار للبرميل عام ٢٠١٥.

اما في جانب الاستيرادات نلاحظ انها كانت في تذبذب مستمر خلال مدة البحث اذ سجلت ما قيمته (٢١٣٠٢,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٤ لكنها انخفضت فيما بعد لتصل الى (١٨٢٨٨,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٧ وهذا يعود الى تراجع الوضع الامني في تلك الفترة، لكنها عاودت الارتفاع لتصل الى (٩٥٥٥٥,٣) مليون دولار عام ٢٠١٠ وهي اعلى نسبة لها خلال مدة البحث، لكنها انخفضت مجدداً لتسجل (٣٣١٨٨,٢) مليون دولار عام ٢٠١٥.

### ٣- أثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة

يعتمد العراق بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازنته العامة، إذ إن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعاً لسلوك تطور العائدات النفطية، والجدول (٤) يبين تلك الوضعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥، فمن خلال هذا الجدول يُلاحظ أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة بالموازنة شكلت نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للموازنة ففي عام ٢٠٠٤ عندما بلغ متوسط سعر النفط ٣٦ دولار للبرميل، بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية للموازنة ٩٨,٨٪، وهي أكبر نسبة لها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال مدة البحث إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في هذه النسبة في الاعوام التالية. فيما تراجع خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٩٠,٨٪ بتراجع أسعار النفط، لكنها عادت إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وانعكس أداؤها في السنة التالية حتى عام ٢٠١٥، ببلوغها ٨٣,٦٪ بسبب التراجع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط في ذلك العام وهي اقل نسبة مساهمة لها في الإيرادات العامة خلال مدة البحث.

جدول (٤) أثر تقلبات أسعار النفط في الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

(٢٠١٥) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	النفقات العامة	متوسط اسعار النفط (دولار للبرميل)
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٨٥٠	٣٢٥٩٣٠١١	٩٨,٨	٣١٥٢١٤٢٧	٣٦
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٩٤٤٨٥١٤	٩٧,٥	٣٠٨٣١١٤٢	٥٣,٥
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٤٦٧٨٣٢٠١	٩٥,٣	٣٧٤٩٤٤٥٩	٥٥,٥٦
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤٨٥٠	٥١٧٠١٣٠٠	٩٤	٣٩٣٠٨٣٤٧	٦٢,٦٧
٢٠٠٨	٨٠٦٤١٠٤١	٧٦٣٥٨٢٩١	٩٤,٦	٦٧٢٧٧١٩٧	٨٨,٨
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣٥٢٧	٥٠١٩٠٢٠٢	٩٠,٨	٥٢٥٦٧٠٢٥	٥٨,٩٦
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٦٦٦٤٠٨٦٠	٩٤,٩	٧٠١٣٤٢٠١	٧٥,٦١
٢٠١١	١٠٨٨٠٧٣٩٠	١٠٣٠٦١٧٦٢	٩٤,٧	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٠٣,٣
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	١١١٣٢٦١٦٦	٩٣,١	١٠٥١٣٩٥٧٦	١٠٦,٣
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٠٠٠	١١٠٦٧٨٠٠٠	٩٧,٢	١١٩١٢١٧٥٦	١٠٣
٢٠١٤	١٠٥٤٠٠٠٠٠	٩٦٦٠٠٠٠٠	٩١,٦	٩٣٣٥٠٧٦٩	٩٦,٨
٢٠١٥	٩٤٠٤٨٣٦٤	٧٨٦٤٩٠٣٢	٨٣,٦	٧٠٣٩٧٥١٥	٤٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية - دائرة الموازنة لسنوات مختلفة. وعلى جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات أسعار النفط فيها كثيراً، ومع الأخذ في الاعتبار أن تحديد حجم النفقات العامة مسألة مهمة، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول، وهي ظاهرة تزايد النفقات، وبالتالي فإن من بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية. وبالنسبة إلى العراق تعدّ الإيرادات النفطية من أهم القنوات التي يتم الاعتماد عليها في تغطية نفقاته العامة.

ومن خلال الجدول (٤) نلاحظ أن النفقات العامة تزايدت بصورة مستمرة خلال مدة البحث، إذ ارتفعت من (٣١٥٢١٤٢٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٦٧٢٧٧١٩٧) مليون دينار عام ٢٠٠٨ لقد عرفت النفقات العامة نمواً مطرداً، بسبب تطبيق نظام جديد للرواتب في بداية عام ٢٠٠٤ تبعها زيادة أخرى في الاجور والمرتبات عام ٢٠٠٨ وزيادة التوظيف في القطاع العام بهدف القضاء على البطالة، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها العراق جراء رفع الحظر الذي كان مفروض على تصدير النفط، الا ان النفقات العامة انخفضت في عام ٢٠٠٩ بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وتراجع الإيرادات العامة للبلد جراء ذلك الانخفاض، ثم عاودت الارتفاع من جديد بتعافي اسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية حتى بلغ الانفاق العام في العراق (١١٩١٢١٧٥٦) مليون دينار عام ٢٠١٣ لكن سرعان ما عاود الانخفاض مع انخفاض اسعار النفط في نهاية عام ٢٠١٤ ليصل مستوى الانفاق العام الى (٧٠٣٩٧٥١٥) مليون دينار عام ٢٠١٥.

وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دوراً أساسياً في تحديد حجم الإنفاق العام في العراق، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الإيرادات النفطية، وبالتالي يتضح لنا جلياً أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

## المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

### أولاً: دور السياسة النقدية في التحكم بعرض النقد

عدت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي احد الازكان الرئيسة للسياسة الاقتصادية التي تقع على عاتقها مهمة اصدار العملة الوطنية وتنظيم عرضها والسيطرة على مناسبتها في اطار التعامل مع اشارات مهمة تطلقها تلك السياسة وهما اشارتي سعر الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي وتوجيههما بما يحقق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي الذي يمثل المرآة العاكسة لازدهار الحياة الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية، والجدول (٥) يوضح عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع ومعدل نموها جدول (٥) عرض النقد وصافي الموجودات الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) (مليار دينار)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	معدل نمو M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل نمو M2	صافي الموجودات الاجنبية	متوسط اسعار النفط (دولار/برميل)
٢٠٠٤	١٠١٤٩	-	١٢٢٥٤	-	١٨١٣٩	٣٦
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٢,٣	١٤٦٨٤	١٩,٨	٢٥٣٤٢	٥٣,٥
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٣٥,٦	٢١٠٨٠	٤٣,٥	٣٥٥٢٦	٥٥,٥٦
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٤٠,٤	٢٦٩٥٦	٢٧,٨	٤٩٤٣٦	٦٢,٦٧
٢٠٠٨	٢٨١٩٠	٢٩,٧	٤٣٩٢٠	٢٩,٥	٦٦٠٤١	٨٨,٨
٢٠٠٩	٣٧٠٠٠	٣١,٢	٤٥٤٨٣	٣٠,٢	٦٢١٤٢	٥٨,٩٦
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٣٩,٨	٦٠٣٨٦	٣٢,٧	٦٨١٣٩	٧٥,٦١
٢٠١١	٦٢٦١٦	٢١	٧٢٠٦٧	١٩,٣	٧٩٠٤٥	١٠٣,٣
٢٠١٢	٦٣٧٣٦	١,٧	٧٥٤٦٦	٤,٧	٩٣٨٨٣	١٠٦,٣
٢٠١٣	٧٣٨٣١	١٥,٨	٨٧٦٧٩	١٦,١	١٠٩١٠٨	١٠٣
٢٠١٤	٧٢٦٩٢	(١,٥)	٩٠٧٢٨	٣,٤	١٠١٢٠١	٩٦,٨
٢٠١٥	٦٥٤٣٥	(٩,٩)	٨٢٥٩٥	(٨,٩)	٧٨٥٠٧	٤٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الموحد

لسنوات مختلفة

- الارقام بين الاقواس تمثل قيم سالبة.

عبر التمعن في بيانات الجدول (٥) نلاحظ تزايد عرض النقد خلال مدة البحث باستثناء عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، إذ ارتفع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من (١٠١٤٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (٦٥٤٣٥) مليار دينار عام ٢٠١٥، من جانب اخر فأن معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) سجل تذبذباً ملحوظاً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) تراوح ما بين (٤٠,٤ %) عام (٢٠٠٧) وهي اعلى نسبة و سالب (٩,٩ %) وهي ادنا نسبة له وكانت في عام (٢٠١٥)، من جهة أخرى فأن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) هو الاخر كان في تزايد خلال مدة البحث حيث ارتفع من (١٢٢٥٤) مليار دينار عام (٢٠٠٤) الى (٨٢٥٩٥) مليار عام (٢٠١٥)، في حين كان معدل نموه في تذبذب هو الاخر حيث تراوح ما بين (٤٣,٥ %) عام ٢٠٠٦ و هو اعلى معدل نمو له و سالب (٨,٩ %) عام ٢٠١٥. من خلال ما تقدم يمكن القول إن عرض النقد في العراق بمفهومه الضيق والواسع تزايد بشكل كبير خلال المدة قيد البحث، وهذا راجع الى عدة عوامل ومن اهمها هو زيادة صافي الموجودات الاجنبية وكذلك صافي الائتمان الحكومي والائتمان الممنوح الى القطاع الخاص، وهنا سوف يتم تناول أثر تغير صافي الموجودات الاجنبية على تغير عرض النقد كونه من أكثر العوامل تأثيراً على زيادة عرض النقد في العراق وهذا لا يعني انكار دور العاملين الاخرين في زيادة عرض النقد، لكن دورهما كان اقل تأثيراً.

وعليه فإن صافي الموجودات الأجنبية هو عبارة عن موجودات الجهاز المصرفية الأجنبية ناقصا التزاماته تجاه العالم الخارجي، إذ تمارس الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي أثراً توسعياً على عرض النقد، بينما يؤدي الانخفاض فيها الى اثر انكماشى على عرض النقد، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) نلاحظ أن صافي الموجودات الأجنبية قد أدت الى توسع عرض النقد ولطوال مدة البحث باستثناء عامي (٢٠١٤-٢٠١٥).

ويعد ازدياد العوائد المالية النفطية السبب الرئيس في زيادة صافي الموجودات الاجنبية، ان هذا الخلل مرده الى طبيعة الاقتصاد الريعي وقيادة القطاع النفطي لمعظم الايرادات العامة إذ يسهم القطاع النفطي بأكثر من (٩٥٪) من اجمالي الايرادات العامة للبلد مما يدفع بالحكومة الى استبدال العوائد المالية المتولدة عن تصدير النفط (الدولار) مع البنك المركزي لغرض الحصول على العملة المحلية لتمويل نفقاتها المتنامية وهذا ما يدفع الى تضخم الكتلة النقدية باستمرار، أي ان السياسة النقدية في العراق ما زالت تعاني من قيد حكومي يتمثل بتمويل الانفاق العام بعد ما كان هذا القيد هو تمويل عجز الموازنة العامة.

### ثانياً: دور السياسة النقدية في الحفاظ على الاحتياطيات الدولية

في بلد ريعي مثل العراق يرتبط ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات الدولية من العملة الاجنبية بالعوائد النفطية واستخدامات هذه العوائد سواء من قبل القطاع العام او الخاص، لقد تنامت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والمتأتية عن بيع النفط والتي تدخل في حساب لوزارة المالية في الخارج يدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد ان يتم استقطاع ٥% كتعويضات للكويت ليتم بعدها تقسيمها الى قسمين، القسم الاول يستخدم لتغطية استيرادات الحكومة بالدولار والقسم الثاني تقوم وزارة المالية ببيعه الى البنك المركزي لتمويل نفقاتها بالدينار والذي تستخدمه في دفع الاجور والمرتبات، ايضاً يقوم البنك المركزي وعبر النافذة اليومية ببيع الدولار لتمويل استيرادات القطاع وما يتبقى يتم اضافته الى الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي.

الجدول (٦) مشتريات ومبيعات والاحتياطيات الدولية للبنك المركزي ومتوسط اسعار النفط للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) (مليار دولار)

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي من العملة	معدل نمو مبيعات الدولار %	الاحتياطيات الدولية	معدل نمو الاحتياطيات الدولية %	متوسط اسعار النفط (دولار/البرميل)
٢٠٠٤	١٠,٨٠٠	٤,٩	-	٩,٣	-	٣٦
٢٠٠٥	١٠,٦٠٠	١٠,٤	١١٢,٢	١٣,٥	٤٥	٥٣,٥
٢٠٠٦	١٨,٠٠٠	١١,١	٦,٧	١٨	٣٣,٣	٥٥,٥٦
٢٠٠٧	٢٦,٧٠٠	١٥,٩	٤٣,٢	٣٠,١	٦٧,٢	٦٢,٦٧



٨٨,٨	٦٢	٤٨,٨	٦٢,٢	٢٥,٨	٤٥,٥٠٠	٢٠٠٨
٥٨,٩٦	(١٠,٢)	٤٣,٨	٣١,٣	٣٣,٩	٢٣,٠٠٠	٢٠٠٩
٧٥,٦١	١٣,٩	٤٩,٩	٦,٤	٣٦,١	٤١,٠٠٠	٢٠١٠
١٠٣,٣	١٩,٣	٥٩,٧	٩,٩	٣٩,٧	٥١,٠٠٠	٢٠١١
١٠٦,٣	١١,٣	٦٦,٥	٢٤,٦	٤٨,٦	٥٧,٠٠٠	٢٠١٢
١٠٣	١١,٧	٧٤,٣	٩,٤	٥٣,٢	٦٢,٠٠٠	٢٠١٣
٩٦,٨	(١٤,٢)	٦٣,٧	(٢,٨)	٥١,٧	٤٧,٥٠٠	٢٠١٤
٤٠	(١٨,٩)	٥١,٦	(١٤,٣)	٤٤,٣	٣٢,٥٠٠	٢٠١٥

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد للبنك المركزي لسنوات مختلفة.

- الاقام بين الاقواس تمثل قيم سالبة.

نلاحظ من خلال الجدول (٦) ارتفاع مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية، اذ ارتفعت من (١٠,٨٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى (٤٥,٥٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٨ وهذا راجع الى زيادة العوائد المالية بعد رفع العقوبات التي كانت على العراق واستئناف تصدير النفط بالإضافة الى زيادة كمية الانتاج والاسعار، اذ ارتفعت الاسعار من (٣٦) دولار للبرميل عام ٢٠٠٤ الى (٨٨,٨) عام ٢٠٠٨، لأنها انخفضت الى (٢٣) مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط الى (٥٨) دولار للبرميل وتراجع في الإيرادات المالية والتي تشكل العوائد النفطية اكثر من ٩٥% منها، الى انها عاودت الارتفاع مرة اخرى في عام ٢٠١٠ بعد ارتفاع اسعار النفط، لكنها عاودت الانخفاض مرة ثانية عام (٢٠١٤، ٢٠١٥) ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاد لأسعار النفط وتراجع الإيرادات المالية بشكل كبير وايضاً المادة ٥٠ من قانون موازنة ٢٠١٥ تضمنت تحديد سقف المبيعات من العملة الاجنبية في النافذة ب(٧٥) مليون دولار يومياً.

من جه اخرى نلاحظ ان مبيعات البنك المركزي من الدولار وعبر النافذة اليومية كانت في تزايد مستمر ماعدا عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥) اذ ارتفعت من (٤,٩) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى (٥٣,٢) مليار دولار عام ٢٠١٣ وقد كان اعلى معدل نمو لها في عام ٢٠٠٥ اذ بلغ (١١٢,٢%) الا انها انخفضت الى (٤٤,٣) عام ٢٠١٥ مسجلة اقل معدل نمو لها بلغ سالب (١٤,٣) بسبب انخفاض اسعار النفط.

ايضاً نلاحظ الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي هو الاخر ارتفع من (٩,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى (٤٨,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨، الا انه انخفض في عام ٢٠٠٩ الى (٤٣,٨) مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط وما رافقها من تراجع في الإيرادات المالية للبلد، الى انه عاود الارتفاع مجدداً بعد تعافي أسعار النفط في الاسواق العالمية ليصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١٣، اذ بلغ

(٧٤،٣) مليار دولار، لكنها عاودت الانخفاض مجدداً بسبب انخفاض اسعار النفط في نهاية عام ٢٠١٤ لتتخفف الى (٥١،٦) مليار دولار عام ٢٠١٥.

ساهمت زيادة تدخل البنك المركزي في سوق بيع العملة الاجنبية واعتبار هذا التدخل أداة رئيسة للسياسة النقدية في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال السيطرة على المعروض النقدي والتحكم بالسيولة المحلية التي يغديها الانفاق الحكومي عن طريق ضخ عملة المشتريات من وزارة المالية وبيعها الى القطاع الخاص لامتناس فائض السيولة وايضاً اضحى هذا التدخل أداة اساسية في تحديد سعر الصرف ومن ثم استقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحد من تزايد معدلات التضخم.

لكن يبقى امام استخدام هذه الاداة (النافذة اليومية لبيع الدولار) مجموعة من السلبات أهمها:

١- دولة الاقتصاد قد يسهم في ضعف فاعلية السياسة النقدية لكونها تشجع الاحلال النقدي ويسهم في عدم استقرار دالة الطلب على النقد<sup>(٣٥)</sup>.

٢- ان مزاد العملة ينطوي على تكلفة أساسها توفير مبالغ كبير وحجم ضخم من الاحتياطات والعملات الاجنبية وان مثل هذه الاحتياطات في الاقتصاد العراقي مرهونة بأسعار النفط والسوق العالمية لهذا المورد الاساسي في الاقتصاد العراقي<sup>(٣٦)</sup>.

٣- توجه البنوك التجارية صوب استثمار الاحتياطات المصرفية الفائضة أو معدل السيولة المصرفية في شراء الدولار عبر النافذة اليومية للبنك المركزي لتعظيم عوائدها المالية من خلال الفرق بين سعر شراء الدولار من البنك المركزي (السعر الرسمي) وارتفاع سعر بيعه في السوق الموازية.

### ثالثاً: دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف

أضحى مزاد العملة الاجنبية يمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً أسمى أو هدفاً وسيط لسياستها النقدية، بغية تحقيق هدفها النهائي والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية من خلال استقرار الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة، وقد تمكن مزاد العملة الاجنبية من اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراده أو للأغراض الاخرى (السفر، الاكتناز)، اي ان السلطة النقدية استندت الى اعتبارات قوى العرض والطلب في تحديد سعر الصرف الاسمي الذي تبتغيه وتراه مناسباً للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر تدخلها المباشر في سوق النقد الاجنبي والجدول (٧) يوضح تطور سعر الصرف خلال مدة البحث.

جدول (٧) اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

٣٥- افتخار محمد مناحي الرفيعة، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارته تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٣٨.

٣٦- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للمعلومات الاقتصادية، العدد / ١٨، السنة ٢٠٠٨، ص ١٦.

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي	نسبة الفرق بين السعرين	متوسط اسعار النفط (دولار/ برميل)
٢٠٠٤	١٤٥٢	١٤٥٣	٠,٠٦	٣٦
٢٠٠٥	١٤٦٩	١٤٧٢	٠,٢	٥٣,٥
٢٠٠٦	١٤٦٧	١٤٧٥	٠,٥	٥٥,٥٦
٢٠٠٧	١٢٥٥	١٢٦٧	٠,٩	٦٢,٦٧
٢٠٠٨	١١٩٣	١٢٠٣	٠,٤٨	٨٨,٨
٢٠٠٩	١١٧٠	١١٨٢	١	٥٨,٩٦
٢٠١٠	١١٧٠	١١٨٢	١	٧٥,٦١
٢٠١١	١١٧٠	١١٩٦	٢,١	١٠٣,٣
٢٠١٢	١١٦٦	١٢٣٣	٥,٤	١٠٦,٣
٢٠١٣	١١٦٦	١٢٣٢	٣,٥	١٠٣
٢٠١٤	١١٨٨	١٢١٤	٢,١	٩٦,٨
٢٠١٥	١١٩٠	١٢٤٧	٤,٥	٤٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد للبنك المركزي لسنوات

مختلفة.

نلاحظ من خلال تتبع بيانات الجدول (٧) هناك تحسناً في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، اذ بلغ سعر الصرف الرسمي (١٤٢٥) في عام ٢٠٠٤ بعد ما كان (١٨٩٦) عام ٢٠٠٣ وهذا يعود بالدرجة الاساس الى التدخل المباشر للبنك المركزي في تحديد سعر الصرف من خلال طرح كميات كبير من الدولار عبر مزاد العملة، واستمر سعر صرف الدينار العراقي بالتحسن آزاء الدولار الامريكي حتى بلغ (١١٩٠) عام ٢٠١٥، كذلك نلاحظ هناك اتساقاً ايجابياً ما بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف الرسمي في عام ٢٠٠٤ اي مع بدء تطبيق المزاد وبفارق نقطة واحد ونسبة (٠,٠٦٪)، ارتفع قليلاً في عام ٢٠٠٥ الى ثلاث نقاط ونسبة (٠,٢٪)، ليستمر هذا التباعد ما بين السعرين ليصل الى (٦٧) نقطة ونسبة (٥,٤٪) عام ٢٠١٢، لكنه عاود الانخفاض الى (٢٦) نقطة عام ٢٠١٤ ونسبة (٢,١٪)، ليرتفع مجدداً الى (٥٧) نقطة عام ٢٠١٥ ونسبة بلغت (٤,٥٪)، والملفت للنظر ان هذا الابتعاد ما بين السعرين رافقه زيادة في مبيعات البنك المركزي من الدولار عبر المزاد، وهذا يدل على ان طلب الدولار من قبل القطاع الخاص اكبر من العرض عبر النافذة اليومية للبنك رغم غزارتها، وهذا يعود الى ضخامة التحويلات الخارجية واعتماد الاقتصاد العراقي على استيراد جل السلع من الخارج في ظل اقتصاد غير مستقر اقتصادياً وأمنياً وسياسياً بإضافة الى انتشاره ظاهرة الدولة واستخدام الدولار كمكون من مكونات الثروة الشخصية فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي والامني في بعض دول الجوار.

وهنا يثار تساؤل ما هو المبرر على قيام البنك المركزي من بيع الدولار للمصارف الاهلية وشركات التحويل المالي وشركات الصيرفة بسعر منخفض وتكها تعرضه للبيع على طاليه في السوق الموازية بسعر مرتفع في ظل الاوضاع المالية الخائقة للبلد وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير والذي يتوقع ان يستمر لفترة طويلة؟

وعليه و من خلال معطيات الجدول اعلاه نستنتج ان استقرار سعر الصرف هو من النوع الحرج بسبب اعتماد السياسة النقدية على بوابة المزادات اليومية لبيع الدولار والذي هو رهينة للإيرادات النفطية والتي تكون خارجة عن سيطرة صناع السياسة النقدية.

#### رابعاً: دور السياسة النقدية في السيطرة على معدلات التضخم

عمدت السلطة النقدية في العراق على رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، أذ جرى تحريك سعر صرف الدينار العراقي الرسمي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) عدة مرات كون ذلك يساعد في أخماد الضغوط التضخمية من خلال تقليل كلفة استيراد السلع القابلة للمتاجر بها دولياً في ظل اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي يعتمد بشكل كبير على استيراد مختلف السلع من الخارج لغرض سد احتياجات السوق المحلية وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار المحلية. وتأتي أهمية التعويل على استهداف سعر الصرف باستقرار المستوى العام للأسعار من الحقائق التالية<sup>(٣٧)</sup>:

- ١- ربيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على القطاع النفطي، ومع ارتفاع حجم الفوائض المالية الناجمة عن الوفرة النفطية (المقيمة بطبيعة الحال بالدولار) زادت فعالية السلطة النقدية في السيطرة على المستوى العام للأسعار من خلال الاعتماد على سياسة مزاد العملة وبيع الدولار في السوق المفتوحة.
- ٢- ان السلع القابلة للتجارة تشكل ٨١ % من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق مما يعني تخفيض أكبر كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي. لقد تمكن البنك المركزي العراقي، بوسائل السياسة النقدية وأدواتها المتاحة المختلفة من مكافحة ظاهرة التضخم الجامح في الاسعار الذي استشرى في بلادنا على مدى أكثر من عقدين من الزمن، ولم يخلف سوى حالات شديدة من التدهور في اسعار الصرف ومعدلات النمو وتوقف التنمية وشيوع البطالة والفقير وانحراف التوزيع وتغير وجهة الاستثمار من الانتاج الحقيقي الى المضاربة السريعة من اجل الربح، والجدول (٨) يوضح معدلات التضخم السنوي والتضخم الاساس.

جدول (٨) معدل التضخم السنوي والتضخم الاساس في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥)

السنة	معدل التضخم السنوي %	التضخم الاساس %
٢٠٠٤	٢٧	٣٩
٢٠٠٥	٣٧	٣٠،٨

٣٧- حسين جواد كاظم، سياسة الاستهداف المباشر وغير المباشر للتضخم ومدى اسهامها في ادارة السياسة النقدية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٤٣) المجلد (١١) السنة ٢٠١٦، ص ١١.

٢٠٠٦	٥٣,٢	٣١,٧
٢٠٠٧	٣٠,٨	١٩,٣
٢٠٠٨	٢,٧	١٣
٢٠٠٩	-٢,٨	٧,١
٢٠١٠	٢,٤	٢,٩
٢٠١١	٥,٦	٦,٥
٢٠١٢	٦,١	٥,٦
٢٠١٣	١,٩	٢,٤
٢٠١٤	٢,٢	١,٦
٢٠١٥	١,٤	١,٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي - التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات مختلفة.

من تتبع بيانات الجدول (٨) نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم السنوي للأعلى للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) إذ ارتفع معدل التضخم السنوي من ٢٧٪ عام ٢٠٠٤ الى ٥٣,٣٪ عام ٢٠٠٦ وبشكل متوازي مع زيادة عرض النقد المحفز بزيادة الانفاق العام نتيجة التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة برفع الحصار الاقتصادي واستئناف تصدير النفط وايضاً ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وبالتالي زيادة اليرادات المالية وما نجم عنه من زيادة الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري وزيادة الاجور والمرتبات للعاملين في القطاع العام لينخفض معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٧ الى (٣٠,٧٪) ومن ثم الى (٢,٨٪) عام ٢٠٠٨ حيث بدأت اثار السياسة النقدية تتعمق عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف وتوفير كميات كبيرة من العملة الاجنبية المدعوم بوفرة الاحتياطات الدولية واشباع طلب القطاع الخاص وما تمخض عنه من امتصاص للسيولة النقدية الكثيفة في اطار تعقيم كمية النقود الناجمة عن تزايد الانفاق الحكومي المحفز بزيادة العوائد النفطية في حين انخفض معدل التضخم السنوي الى ادنا نسبة له في عام ٢٠٠٩ ليسجل (-٢,٨٪) بسبب الازمة المالية العالمية وهبوط اسعار النفط وما تمخض عنها من انخفاض الاسعار العالمية وخصوصاً أسعار المواد الغذائية وبالتالي تراجع أسعار الاستيرادات وهو ما شكل ضغطاً اقل على ميزان المدفوعات والموازنة العامة وساهم في تراجع معدل التضخم المحلي لكنه عاود الارتفاع مجدداً بعد تعافي اسعار النفط العالمية ليسجل ما نسبته (٦,١٪) عام ٢٠١٢ لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً إذ سرعان ما انخفض معدل التضخم ليصل الى (١,٤٪) عام ٢٠١٥ بسبب اتيار اسعار النفط وكذلك الدور الذي لعبته السياسة النقدية عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف الاجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستعماله كمثبت اسمي لمواجهة الضغوط التضخمية مستنزفة احتياطاتها من النقد الاجنبي في سبيل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ومن ثم المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار.

لذا يبقى استقرار المستوى العام لأسعار الذي سعت اليه السياسة النقدية عبر استقرار سعر الصرف عبر النافذة اليومية لبيع الدولار رهينة الايرادات النفطية وفي حالة أستمر هبوط أسعار النفط لفترات طويلة فإن ذلك سوف يشكل قيداً على السياسة النقدية يتمثل في عدم كفاية عرض النقد الاجنبي الداعم لسعر الصرف عبر النافذة اليومية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف السوقي مما ينعكس على ارتفاع اسعار السلع المستوردة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم.

## الاستنتاجات:

- ١- يعد القطاع النفطي في العراق القطاع القائد لبقية القطاعات والمسؤول عن تمويل الموازنة العامة وكذلك المساهم الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية للبلد.
- ٢- استطاعت السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خفض معدلات التضخم الجامح الذي كان يعيشه الاقتصاد العراقي عبر تدخلها اليومية في سوق الصرف الاجنبي ومن بوابة المزايدات اليومية لبيع الدولار.
- ٣- ان استقرار المستوى العام للأسعار والذي سعت اليه السياسة النقدية عن طريق استقرار سعر الصرف هو من النوع الحرج كونه رهينة الايرادات النفطية والتي تتعرض لتقلبات مستمرة.
- ٤- عرض النقد في الاقتصاد العراقي يكون دالة لصافي الموجودات الاجنبية، حيث يزداد بزيادة صافي الموجودات الاجنبية الناجم عن تزايد الايرادات النفطية وينخفض مع انخفاضها وهذا الخلل راجع الى ربيعة الاقتصاد العراقي.
- ٥- القطاع المالي في العراق يفتقر للتطور وارتفاع نسبة السيولة المصرفية وتوجه المصارف الاهلية نحو استثمار احتياطياتها المصرفية الفائضة في شراء الدولار عبر النافذة اليومية لبيع الدولار لتعظيم عوائدها المالية من خلال الفرق بين سعر الشراء في السوق الرسمي وسعر البيع في السوق الموازي وبالتالي هناك ضعف في انتقال تأثير أدوات السياسة الى القطاع الحقيقي.
- ٦- السياسة النقدية في العراق ومن خلال دعم سعر صرف الدينار العراقي ضحت بالاحتياطيات الاجنبية من العملة، وهذا الامر لا يبذ ملاماً فيما لو استمر انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة.

## التوصيات:

- ١- يجب تنويع مصادر الدخل للتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والناجمة عن تقلبات اسعار النفط والعمل على تطوير القطاعات الاخرى.
- ٢- لا بد أن تتحول ادوات السياسة النقدية بعد نجاحها في السيطرة على التضخم الجامح الذي كان يعصف بالاقتصاد العراقي الى هدف آخر مهم وحيوي الا وهو الحد من البطالة لما لها من اثار سلبية على الصعيد الاجتماعي والامن والسياسي.
- ٣- ضرورة تحقيق التوافق والانسجام ما بين اهداف السياسة النقدية واهداف السياسات الاخرى مثل السياسة المالية والسياسة التجارية والسير بالاتجاه نفسه لتحقيق الهدف نفسه.

- ٤- تفعيل عمل المصارف الاهلية وحثها على توظيف سيولتها الفائضة نحو تقديم الائتمان للقطاع الخاص.
- ٥- لا بد من ان يكون هناك تنسيق ما بين وزارة التجارة العراقية ومكتب مكافحة غسيل الاموال في البنك المركزي بخصوص تفعيل العمل بإجازات الاستيرادات لغرض مراقبة استخدام الدولار المشتري من البنك عن طريق المزاد لتمويل عمليات الاستيراد.

## المصادر:

### المصادر العربية:

- ١- احسان خضر، اسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد (٥٧)، تشرين الثاني، السنة الخامسة.
- ٢- أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اذار ٢٠١٥.
- ٣- افتخار محمد مناحي الرفيعي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشاره تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ٤- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبدالله، عبد الفتاح عبد الرحم، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧.
- ٥- حسين جواد كاظم، سياسة الاستهداف المباشر وغير المباشر للتضخم ومدى اسهامها في ادارة السياسة النقدية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٤٣) المجلد (١١) السنة ٢٠١٦.
- ٦- حسين عطوان مهوس، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العدد الاول، تشرين الثاني، ٢٠١٦.
- ٧- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٥.
- ٨- رآهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار اسعار النفط: الاسباب والنتائج، المؤتمر الاول (السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية) جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ٢٠١٥.
- ٩- رحيم حسوني زيارة، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة الدنانير، المجلد (١)، العدد (٣) ٢٠١٣.
- ١٠- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧.
- ١١- سكتة جهية فرج، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٦) السنة (٢٠١٥).
- ١٢- سلطة الائتلاف المؤقت / الامر رقم ٥٦ / اذار ٢٠٠٤ (قانون البنك المركزي العراقي)

- ١٣ - سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، امانة محافظي المصارف لوكزية ومؤسسات النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧.
- ١٤ - سهام حسين البصام وميمية فوزي شهاب، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦)، السنة ٢٠١٣.
- ١٥ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
- ١٦ - عبدالوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في اسعار النفط، متاح على الربط: [www.pdfactory.com](http://www.pdfactory.com).
- ١٧ - علّة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ٢٠١٧.
- ١٨ - علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٦.
- ١٩ - عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ١٩٩٠.
- ٢٠ - محمد بو زيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢ السنة ٢٠١٢.
- ٢١ - مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد / ١٨، السنة ٢٠٠٨.
- ٢٢ - منتظر سعد البطاط، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١٧)، المجلد (٣)، السنة (٢٠١٠).
- ٢٣ - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
- ٢٤ - نغم حسين نعمة، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والاداري، المجلد (١٢)، العدد (٣٥)، ٢٠١٥.
- ٢٥ - يوسف عبد الوهاب نعمة الله، النقود في النشاط الاقتصادي، شركة مطابع الجزيرة، ١٩٧١.

### المصادر الاجنبية:

1. OAPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin,(2008),